

## **توقعات بإدراج سيريتل قبل نهاية العام القادم خطة لتنشيط بورصة دمشق: إدراج الجامعات الخاصة وشركات الاتصالات والصرافة**

علي محمود سليمان |

يدين نائب المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية كنان ياغي عن وجود خطة لتنشيط عمل السوق للفترة القادمة، ومن ضمن بنود الخطة ضرورة إعادة النظر بالمرسوم رقم ٦١ / عام ٢٠٠٧ ، والذي دعا الشركات العائلية للتحول إلى شركات مساهمة عامة، ولكن على أرض الواقع لم يتم تحول أي شركة عائلية، ولذلك يجب إعادة دراسة هذا المرسوم، إضافة إلى إمكانية إقامة غرف للتداول في المحافظات وفي المدن الصناعية لإطلاع الناس والصناعيين على عمليات التداول والبيع والشراء.

وأوضح ياغي خلال محاضرة بعنوان «سوق دمشق للأوراق المالية معوقاتها وتنشيطها» عقدت يوم أمس أن القيمة السوقية للأغلب الشركات المدرجة هي بعيدة عن القيمة الحقيقية، وذلك بعدد من الأسباب أهمها انخفاض عدد الشركات المدرجة، وأنها مصنفة ضمن قطاعين فقط، ولذلك يجب أن يكون هناك عدة تصنيفات للشركات في الصناعة والزراعة والمصارف والتأمين وغيرها، إضافة إلى أن أهمية أن تكون المعلومات متاحة للجميع بشفافية ووضوح وسرعة ويجري العمل حالياً على رفع مستوى الشفافية والإقصاص.

ولفت ياغي إلى أنه يوجد في سوريا ٥٥ شركة مساهمة عامة ومع ذلك أقل من نصفها فقط مدرجة في بورصة دمشق، مع أن شروط الإدراج تعتبر ميسرة، ولذلك يجب إيجاد قوانين تلزم هذه الشركات على الإدراج مع وجود محفزات ضريبية وضرورية بيجاد عقلية المشاركة للصناعيين والتجار.

وأعلن نائب المدير التنفيذي لبورصة دمشق أنَّه سيتم إدراج شركتي الاتصالات سيريتل MTN خلال الفترة القريبة، مع إمكانية العمل على إدراج الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية ولديها ٢٠ ألف مساهم وهناك الشركة العربية للتأمين يمكن إدراجها، إضافة إلى إيجاد صيغة لإدراج الجامعات الخاصة في سوريا وعددتها يصل إلى ٢٠ جامعة خاصة وهي تقدُّم شركات مساهمة إضافة إلى أهمية البحث في إدراج شركات المصرافة، والعمل على تسجيل وإيداع أسمهم جميع الشركات المساهمة العامة غير المدرجة، مشيراً إلى أنه من ضمن خطط التنشيط إقامة قناة علىاليوتوب لبورصة دمشق وتطوير موقع البورصة على الإنترنط.

وأضاف ياغي أنه رغم ظروف الأزمة إلا أن مؤشر بورصة دمشق ارتفع من ٨٧٠ ألف نقطة في عام ٢٠١١ حتى وصل إلى ١٥١١ نقطة في عام ٢٠١٦، وارتفعت القيمة السوقية من ٨٣ مليار ليرة سورية إلى ١٦٤ مليار ليرة سورية مع وصول عدد المساهمين إلى ٥٥ ألف مساهم، وأصبحت جميع الشركات المدرجة في بورصة دمشق شركات رابحة ودخلت المنطقة الخضراء، على الرغم من الخسائر الكبيرة التي عانى منها القطاع المصري خلال الأزمة حيث أغلق نحو ١٦٩ فرعاً مصرياً في المحافظات وهي تشكل نحو ٣٥٪ من القطاع المصرفي، يضاف إلى ذلك التضخم، والتغيرات الكبيرة في سعر الصرف.

ومن جانبة أوضح مشرف قسم التداول في شركة سيريتل أحمد واثني عن وجود أسباب كانت تعيق الإدراج ومنها العقد الموقع مع المؤسسة العامة للاتصالات والذي يمنع المؤسسة ٥٠٪ من واردات الشركة، ولكن الشركة قد وقعت مؤخراً ترتيباً تشغيل الخليوي في سوريا لعشرين سنة قادمة، وأصبح هناك إمكانية للإدراج حيث تضمن الترخيص شرط الإدراج خلال ثلاثة سنوات من تاريخ توقيع عقد الترخيص في العام ٢٠١٥ ولذلك يتوقع أن يتم إدراج شركة سيريتل في بورصة دمشق قبل نهاية العام ٢٠١٧.

**١٠٠ مليار ليرة ديون «الكهرباء» على الحكومة**  
**الموارد المائية والصناعة والإدارة المحلية أكثر من لا يدفع**

عبداللهادي، شاطر

ف مدير عام مؤسسة الكهرباء مصطفى خافي لـ«الوطن» أن حجم الديون على شركات القطاع العام اقتربت من ١٠٠ مليار س و بالرجوع إلى ثلاثة أشهر سجلت بيون نحو ٧٩ مليار ل.س.

و ما اعتبره مشكلة لابد من حلها لأن دستوري إلى تعطيل عدد من المشروعات المستثمارية والتشغيلية في الوزارة بسبب فشل التمويل وحدث عجز مالي لدعم هذه المشروعات وخاصة أن وزارة الكهرباء لها طابع اقتصادي ولا تتقى بمنفادات مالية تمساعدتها على تعويض جزء المالية الحاصلة لديها ومن ثم هي قررت قطع على وارداتها التشغيلية نفقاتها مستلزمات التشغيل الالزمة لعملها.

من الإجراءات التي تعلم الوزارة عليها تصحيل مستحقاتها المالية لدى الجهات العامة أوضح أن خيارات الوزارة شبه دودودة في هذا المجال وأنه عادة ما يكون جراء الأقوى والأشد والأكثر جدويا في تصحيل الديون هو قطع التيار الكهربائي، ذلك غير ممكن اتباعه مع العديد من

٤ مدیرین خارج «المؤمن» ..  
ولا شيء يستدعي المساءلة  
الغربي لـ«الوطن»: التغيير  
سيطغى معظم الإدارات  
المركزية والفرعية

أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أمس أربعة قرارات تقضي بإلغاء عدد من المديرين المركزين في الوزارة في إطار ما أطلق عليه بالوزارة تسونامي عملية التطوير والإصلاح لعدد من الإدارات والمؤسسات والشركات لتفعيل دورها والنهوض بعملها وفق رؤى عصرية متغيرة ومنطلقة، حيث شملت هذه القرارات إلغاء كل من مديرى الأسعار وحماية المستهلك والشركات وحماية الملكية التجارية والصناعية وتعيين بدلاً منهم حسام النصر الله مديرًا لحماية المستهلك ونضال مقصود مديرًا للأسعار وأحمد ياسين الحوادث مديرًا للمشروعات

**هل هي إجراءات لحماية الشركات ومعاقبة المواطنين؟**

# **دليـل سـوء استـخدـام التـأـمين الصـحي: لـعـقوـبات مـسـاكـيـة لمـقـدمـي الخـدـمـات المـخـالـفـين**

استخدام بطاقة التأمين الصحي من غير صاحبها أو إجراء زيارات متكررة للأطباء لكتابة وصفات وصرفها من دون وجه حق أو استبدال الدواء بمبالغ مالية أو أدوية غير مغطاة تأمينياً وبالتالي أي إساءة من هذا النوع سوف تنتخذ اللجنة قراراً يابقاف بطاقة المؤمن له وإبلاغ جهته بهذا التجاوز إضافة لاسترداد المبلغ المالي من المؤمن له من خلال جهته في حال الحصول عليه من دون وجه حق .. وبالنسبة لإساءة استخدام التأمين الصحي من الصيادلة، وجدت النقابة أنه لا مانع من وضع مزودي الخدمة تحت المراقبة لضمان حسن التعامل وإثبات وجود إساءة استخدام، مع ضرورة أن تكون المعالجة عن طريق النقابة لاتخاذ الإجراء المناسب من عقوبات مسلكية.

كما ناقشت اللجنة مجموعة من حالات الإساءة التي يقوم بها بعض الصيادلة والتي تراوحت بين عدم الالتزام بالأدوية المكتوبة بالوصفة الطبية، أو وجود

ت لجنة سوء استخدام التأمين، في اجتذاب العامة السورية للتأمين، الذي يضله على النقابات والجهات اصحابي للقطاع الإداري.  
خدمت كل من نقابتي الأطباء و الدليل من حيث الإجراءات اليسىء استخدام بطاقة التأمين في الخدمة أو من المؤمنين، و تبريره التعامل معها وفق الإجراءات المتبعة في المؤسسة العامة السورية ل保險ة ضمن هذا الدليل حالات سعي من المؤمن له حيث يتم

والشركات التابعة للوزارة بناءً على  
التقييمات والملاحظات التي تعمل عليها  
الوزارة.  
وبالعودة مع الوزير إلى موجبات الإعفاء  
للمديرين الأربعية أمس وهل تستند إلى  
حالات خلل أو فساد إداري أو مالي، بين  
أن التغيير جاء في سياق النهوض بواقع  
العمل وتطويره وبما يحقق النفع الأكبر  
للمواطن والدولة، منوهاً بأن ذلك لا  
يمنع من مساءلة أي من المديرين الذين  
يتهم إعفاوهم مستقبلاً في حال ظهور أي  
ملاحظات أو مشاهدات تستدعي ذلك.  
بينما لا يوجد حالياً ما يستدعي مثل هذا  
الإحاء بحق أحد منهم.

## معاون وزير المالية لشؤون الـإيرادات لـ«الوطن»:

**لا فساد في طي التكاليف الضريبية بل إشكاليات  
يسكب تشابك القوانين وقناعات وتأويلات رؤساء اللجان**

في الآونة الأخيرة إلى وضع معايير لتکلیف المطاعم أدت إلى توحید معيار التکلیف والتي لاقت استحسان بعض أصحاب المطاعم ورفدت الخزينة بموارد جيدة.

أما فيما يخص تکالیف الأرباح الحقيقة فإن ترجمة شعار العدالة التکلیف لا يمكن الوصول إليه إلا بتفعيل نظام الفوترة الذي انتهت وزارة المالية من إعداده وتم رفعه إلى رئاسة مجلس الوزراء، والذي في حال صدوره ونفاذة يتبع للادارة الضريبية الوقف على محددات التکلیف كاملة وأهمها مشتريات ومبیعات المکلف وبالتالي الانتهاء من مبدأ التکلیف المباشر النافذ حالياً في ظل غياب نظام الفوترة، والذي سبب غياب المکلف أحياناً وغيّباً لخزينة الدولة في معظم الأحيان، وبالتالي فإن مصطلح الإصلاح الضريبي سيقى منقوصاً ولون يكتمل في ظل غياب نظام الفوترة.

• هذا الكلام لا يعني أن الفساد غير موجود في الوزارة، لأن الإصلاح يتضمن مكافحة الفساد، فما خطأ الفساد موجود في كل مكان ولكن بدرجات، وبالبحث عن أسباب الفساد الضريبي نجد أنه ينشأ عندما تكون التشريعات الضريبية غير واضحة وبالتالي يكون للعنصر البشري إمكانية التقدير المطلق الضريبي، وهذا ما يتبع له استغلال التشريعات للحصول على منافع خاصة ما ينعكس بالغبن على الخزينة، مثال ذلك مكلف الدخل المقطوع، إذ إنه في ظل غياب محددات تكليف إزامية و موضوعية، يصبح مراقب التكليف لا رقابة عليه إلا رقابة ضميره في تحديد المطرح الضريبي وعلى اعتبار أن العمل الضريبي لا يقوم على النتائج بل يتطلبمعايير موحدة وكاملة و واضحة فأن الاختلافات تند وجود محددات واضحة ومحددة ستكون في حدودها الدنيا وبالتالي يتقلص دور العنصر البشري وإن كان بذلك لن ينعم.

و كذلك الأمر في مجال مكافحة الأرباح فإنه في ظل غياب ما يؤيد ويوافق المشتريات والبيعيات للمكلف فإن مراقب الدخل هو سيد التكليف ويلجاً في معظم الحالات إلى رفض ما يعرض في دفاتر المكلف تحت ذريعة عدم توافر المستندات الكاملة وبالتالي يصبح هذا التكليف من صنع مراقب الدخل سواء كان في مصلحة الخزينة أو في مصلحة المكلف، وبما أن أساس الضرائب يقوم على العدل فإن التكيف الضريبي يجب أن يكون قيمة عادلة للمكلف وللخزينة، والحل في وجود تشريعات واضحة لا تحتمل التأويل وتتضمن الحد من تدخل العنصر البشري وبما يضمن الحد من الفساد وفي هذه الحالة يكون باستخدام نظام الفوترة.

A black and white portrait of a middle-aged man with short, light-colored hair and a well-groomed mustache. He is wearing a light-colored, possibly beige or cream, suit jacket over a white collared shirt. The background is dark and out of focus.

٢٠٠٣ بما يتناسب مع موجبات التغيير.  
في عام ٢٠١٥ صدر المرسوم رقم ١٠ الخاص بمكافحة المقطوع والمرسوم رقم ١١ الخاص بمرسوم الإنفاق الاستهلاكي التي كانت إحدى موجبات إصداره أن يكون وائماً للتعرفة الجمركية الجديدة.  
اما الإصلاح الإداري هو المهمة الأصعب التي تحتاج أن تتم تأهيل وتتدريب العناصر البشرية القادرة على تنفيذ ضمون التشريعات الضريبية، والقيام بالأعمال الموكلة لها فرق الأنظمة والقوانين.  
لما يجب العمل على التحسين والارتقاء بالإجراءات الضريبية وهي مجموعة التعليمات والتعاميم التي تضبط عملية تحقيق وتحصيل على كل نوع من الضرائب، وكلما كانت هذه الإجراءات سهلة وبسيطة ومفهومة للعاملين، ستساعد ذلك في تنفيذ التشريعات الضريبية على الوجه الأمثل.  
بالنسبة للمكلف والذي يعلم تماماً أنه عندما يمارس عملاً خاضعاً للضريبة فإن عليه سداد الضريبة، فكلما ازدادت رحمة وعية كان أكثر التزاماً في سداد الضرائب الواجبة عليه، وهذا بحاجة إلى عوامل مرافقة وكما ذكرنا من خلال استكمال منظومة الإصلاح التشريعي وتصويب الضرائب وبالتالي تحول الازمام إلى التزام وذلك عندما يستطيع المكلف أن يشعر بأنه يسدض ضرائب عادلة.  
شدد البيان الوزاري على إيجاد تصويب الضرائب والرسوم النافذة حالياً ومتابعة إصلاح النظام

وهناك لجنة إعادة النظر باعتراض المكلف على قرار لجنة الطعن، وفي حال عدم اعتراض المكلف يعرض التكليف على اللجنة المالية التي إما أن تثبت التكليف أو ترفعه للجنة إعادة النظر، ويعتبر قرارها قطعياً إما بتثبيت التكليف أو بتحفيض التكليف أو بفسخ التكليف إذا كان مشوباً بالخطأ أو وقع في غير محله، ليعود التكليف بعد صدور قرار لجنة الطعن إلى المالية التي تستطيع بدورها أن ترد التكليف إلى اللجنة لإعادة التصحيح وفق مبدأ التصحيح المادي، ما يعني أن أي خطأ يمكن وقوعه ويمكن استدراكه تحت مظلة القانون ما يضمن العدالة للخزينة والمكلف، وتنفيذ المبدأ القانوني لا تفرض الضريبة والرسم إلا بقانون ولا يعفي منها إلا بقانون، فمثلاً عند تكليف مكافحة ضريبة الدخل المقطوع لدوره تصنيفية تستمر لخمس

سنوات تتم المطالبة بالضريبة بشكل دوري تلقائياً كل سنة وعند توقف المكلف عن شاطئه يتقدم بطلب إلى الدوائر المالية يطلب فيه استكمال عدة إثباتات لتوقفه عن العمل كعقد الإيجار أو إيصالات الماء والكهرباء، وعند التأكيد من الدوائر المالية يتوقف المكلف عن ممارسة نشاطه يتم على الضرائب المرتبطة عليه من شعية الطبي والتلاصق للضرائب بعد توقفه عن العمل، وذلك إضافة إلى وجود الأجهزة الرقابية كالجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش التي يحق لها التدقيق في قرارات هذه اللجان مشيراً إلى وجود ملفات منظورة حالياً من البعثات التفتيشية لهذه الأجهزة.

• بالحديث عن الإصلاح الضريبي، ما هي إمكانية تنفيذ هذه الرؤية بشكل فعلي بعيداً عن التنطيس؟

بالنسبة للإصلاح الجمركي فقد خطأ خطوات جيدة بدليل صدور التعريفة الجمركية الموحدة التي بدأ العمل بها عام ٢٠١٥ والتي جعلت البنود الجمركية كاملة ضمن ٥ فئات وهذا ما كان شبه مستحيل، وقد جاءت هذه التعريفة استجابة للضرورة وكانت نتيجة لتعاون الإدارات الضريبية وإدارة الجمارك، وذلك انطلاقاً من أهمية الإصلاح الجمركي وعلى اعتبار أن كل تهرب جمركي يتبعه تهرب ضريبي لأن أساس الحلقة أن أي بضاعة مستوردة تبدأ من الجمارك.

والإصلاح التشعبي هو إصلاح المنظومة التشريعية لجميع أنواع الضرائب والرسوم، وهذه العملية بدأت مع العام ٢٠٠٣ وهي مستمرة بدليل صدور تشريعات لغاية عام ٢٠٠٧ تناولت أغلب تشريعات الضرائب والرسوم وأهمها كان القانون ٢٤ لعام ٢٠٠٣ (قانون الضرائب الموحد) وعلى اعتبار أن عملية التغيير مستمرة فقد استوجب إجراء عدة تعديلات على هذا القانون بدءاً من العام ٢٠٠٤ لغاية العام

محمد رakan مصطفى  
كان الإصلاح الضريبي الشعار الا  
المالاوية بأمون حمدان خال إطلالات  
دون أن يستعجل الخوض في التفا  
هذا الطموح الذي يعتبر غاية في الأ  
عبر عن همه معاونه الذي شغل منصب  
والضرائب في وقت سابق جمال  
وطويلة لا تقف عند حد معين، و  
وهي كثيرة.  
وفي حديثه مع «الوطن» أكد مد  
أن يواكب المتغيرات، وأن وزارة  
الضريبي على أنه عملية شاملة تتض  
 والإصلاح التشريعي المستمر للنظرا  
الإداري، كما أن الإصلاح يجب أن  
 وهو المكلف من حيث درجة وعيه،  
 لأن هذه الخبرة ترجح أن مؤديها